

# الابتكار المصرفي الإسلامي في ظل ضوابط الرقابة الشرعية

Islamic banking innovation under the supervision of Sharia

بركان بسمة

جامعة عباس لغرور خنشلة – الجزائر

[besma.berkane1992@gmail.com](mailto:besma.berkane1992@gmail.com)

Received: 02/08/2019

Accepted: 28/11/2019

Published: 25/12/2019

## ملخص:

تهدف هذه الورقة إلى دراسة واقع النشاط الابتكاري في المصارف الإسلامية وذلك في ظل ضوابط وأحكام الرقابة الشرعية، أين سلطنا الضوء على دور وأهمية الرقابة الشرعية في إيجاد منتجات وأدوات مالية مبتكرة تجمع بين الكفاءة الاقتصادية والمصدقية الشرعية.

وتم التطرق في هذه الدراسة إلى مفهوم وواقع الابتكار المصرفي الإسلامي والمنتجات المالية الإسلامية وأهمية تطويرها، كما تطرقنا إلى أساسيات حول الرقابة الشرعية والتحديات التي تواجهها، وأخيرا تناولنا ضوابط الابتكار وأساليب دعمه في ظل الرقابة الشرعية، وكذلك واقع الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر. وتوصلنا في الأخير إلى أن الاحتكام للشريعة ومعاييرها لا يحد من الابتكار، فالشريعة الإسلامية ترفض الممنوع، ولكنها لا ترفض الإبداع.

الكلمات المفتاحية: الصناعة المصرفية، المصارف الإسلامية، الابتكار المصرفي الإسلامي، المنتجات المالية الإسلامية، الرقابة الشرعية.

تصنيف JEL: G21, G39.

## Abstract:

The aim of this paper is to study the reality of innovation in Islamic banks under the provisions of legitimate oversight, through this paper we will highlight the role and importance of legitimate oversight in creating innovative products and financial instruments, combining economic efficiency with legitimate credibility .

The study focused on the concept and reality of Islamic banking innovation and Islamic financial products and the importance of developing them, We also discussed the basics of legitimate oversight and the challenges it faces, Finally, we discussed the determinants of innovation and its support methods under the legitimate oversight, As well as the reality of the Islamic banking industry in Algeria. Finally, we found that the adoption of Sharia and its standards does not limit innovation, Islamic law rejects the prohibition, but it does not reject innovation.

**Keywords:** Banking Industry, Islamic Banks, Islamic Banking Innovation, Islamic financial products, legitimate oversight.

**Jel Classification Codes:** G21, G39.

\*المؤلف المرسل: بركان بسمة، الإيميل المهني: [besma.berkane1992@gmail.com](mailto:besma.berkane1992@gmail.com)

تعتبر المصارف الإسلامية حديثة النشأة مقارنة بالبنوك التقليدية، فقد كان ظهورها نتيجة للرفض الاجتماعي لطرق التعامل الربوي الذي تفرضه البنوك التقليدية، وهذا تبعاً لمعتقدات المجتمعات الإسلامية التي ظلت تبحث عن بديل شرعي، الأمر الذي دفع ببعض المفكرين ورجال الاقتصاد الإسلاميين إلى العمل على إنشاء مصارف تتعامل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، وبهذا يتوفر للفرد الإسلامي خدمات مصرفية تلي احتياجات طالما انتظرها.

ولضمان نجاح هذه التجربة وبقائها واستمرارها لابد من وجود مرجعية شرعية تضمن لها توافق أعمالها المصرفية والخدمات التي تقدمها مع أحكام الشريعة الإسلامية، ومن هنا يبرز الدور الذي تلعبه هيئة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية فهي تكفل لها المشروعية وصحة المسار وسلامة الغايات والوسائل والأدوات من خلال ما تقدمه من فحص وتحليل ومراقبة لمختلف الأعمال والأنشطة التي تقوم بها هذه البنوك الإسلامية خاصة في ظل حداثة هذه البنوك من جهة وعصرنة الأعمال المصرفية من جهة أخرى.

ومع الحركة الكبيرة التي يشهدها العالم اليوم، وخاصة في المجال الاقتصادي والمالي لوحظ أن العديد من المصارف الإسلامية وتماشياً مع هذه البيئة سريعة التطور راحت تقلد وتحاكي المنتجات المالية التقليدية ثم تعرضها على الرقابة الشرعية للمصادقة عليها، هذا السلوك يؤدي إلى منتجات مالية إسلامية غير كفؤة اقتصادياً فضلاً عن التشكيك في مصداقيتها الشرعية. لقد أصبح الابتكار المصرفي من أبرز التحديات التي تواجهها المؤسسات المالية الإسلامية، فهو يعد نواة القطاع المصرفي الإسلامي لكونه مقياساً لأداء وفعالية وكفاءة هذه المؤسسات في سعيها لتحقيق الريادة في قطاع الصناعة المصرفية، وبالتالي تحتاج المصارف الإسلامية دوماً إلى تطوير وابتكار وتنويع منتجاتها وأدواتها المالية والتي تمكنها من إدارة سيولتها بصورة مربحة فضلاً عن مساهمتها في بقائها وتطورها ومواجهة منافسيها، لكن المشكل المطروح هو مدى توافقها وأحكام الشريعة الإسلامية وهو ما دعانا للبحث في ما مدى أهمية الابتكار المصرفي الإسلامي كأداة مناسبة لإيجاد منتجات وأدوات مالية مبتكرة وذلك دون الخروج عن ضوابط هيئات الرقابة الشرعية؟

فرضية الدراسة: الابتكار في المصارف الإسلامية هو أساس بقائها واستمرارها، ولتحقيق ذلك يجب أن تجمع بين الكفاءة الاقتصادية والمصدقية الشرعية لمنتجاتها المالية.

هدف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور هيئة الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية باعتبارها عضواً فاعلاً في ابتكار منتجات إسلامية جديدة وفق متطلبات الشريعة الإسلامية، وكذا معرفة أهم التحديات والعقبات التي تواجهها.

المنهج المتبع: نظراً لطبيعة الموضوع اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي، وذلك لعرض الإطار النظري لكل من الابتكار المصرفي الإسلامي والرقابة الشرعية وكذا العلاقة بينهما، ثم اعتمدنا على المنهج التحليلي لتحليل أثر ضوابط وقواعد الرقابة الشرعية على عملية الابتكار في المؤسسات المالية الإسلامية.

الخطوة: قمنا بتقسيم المقال إلى ثلاثة محاور أساسية كما يلي:

المحور الأول: الابتكار في المصارف الإسلامية.

المحور الثاني: أساسيات حول الرقابة الشرعية.

المحور الثالث: النشاط الابتكاري المصرفي في ظل الرقابة الشرعية.

## 2. الابتكار في المصارف الإسلامية:

### 2.1. مفهوم المصارف الإسلامية:

لقد تعددت تعريفات المصارف الإسلامية وأهمها:

المصرف الإسلامي هو "مؤسسة مصرفية تلتزم في جميع معاملاتها ونشاطاتها الاستثمارية وإدارتها لجميع أعمالها بالشريعة الإسلامية ومقاصدها و كذلك بأهداف المجتمع الإسلامي داخليا وخارجيا." (هيام، 2013، صفحة 92)

### 2.2. الابتكار المصرفي الإسلامي

لكي نصل إلى تعريف الابتكار المصرفي الإسلامي يجب أولا التطرق إلى مفهوم الابتكار كعملية، ثم الابتكار المصرفي بصفة عامة، وأخيرا تعريف الابتكار المصرفي الإسلامي بصفة خاصة.

#### 1.2.2. مفهوم الابتكار المصرفي

يمكن أن نعرف الابتكار "بأنه قدرة عقلية يحاول فيها الإنسان أن ينتج (فكرة، وسيلة، أداة، طريقة...) لم تكن موجودة من قبل، أو تطوير رئيسي لها دون تقليد، بما يحقق نفعاً للمجتمع." (مدحت، 2004، صفحة 74)

وعليه فالابتكار المصرفي هو "عملية عقلية يقوم بها متخصصون وتتمثل في خلق أو تقديم فكرة جديدة أو طريقة عمل تتعلق بحل مشكلات مستجدة لغرض تطوير أو تحسين الأعمال المصرفية أو المالية." (ابراهيم، 2016، صفحة 103)

#### 2.2.2. مفهوم الابتكار المصرفي الإسلامي

انطلاقاً من تعريف الابتكار المصرفي الذي أشرنا إليه، فإنه يمكن تعريف الابتكار المصرفي الإسلامي على "أنه عملية عقلية يقوم بها متخصصون وتتمثل في خلق أو تقديم فكرة جديدة أو طريقة عمل تتعلق بحل مشكلات مستجدة، لغرض تطوير أو تحسين الأعمال المصرفية إضافة إلى صياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل، وكل ذلك في إطار توجهات الشرع الإسلامي." (ابراهيم، 2016، صفحة 104)

ومنه نستنتج أن الابتكار المصرفي الإسلامي هو عملية تتضمن ابتكار أدوات مالية، خدمات مصرفية، آليات وحلول تمويلية جديدة على أن تكون هذه الابتكارات موافقة للشرع الإسلامي.

#### 3.2.2. مراحل الابتكار المصرفي

يستند الابتكار المصرفي على مبدأ الرشادة المالية والاقتصادية لاختيار أحسن البدائل الممكن اعتمادها في النشاط المصرفي، والتي يطمح من خلالها البنك لتحقيق مكاسب معتبرة في حالة النجاح، لذلك فإن كل عملية ابتكار في المصارف الإسلامية تعتمد ستة مراحل وهي: (الغالي، 2015، الصفحات 56-57)

- تحديد الاحتياجات المالية للمتعاملين الاقتصاديين؛
- تحديد النقائص وأوجه القصور في جوانب التمويل؛
- محاولة سد تلك الفجوة بإيجاد المنتج أو الأداة أو التقنية المناسبة لها؛
- طرح المنتج الجديد أو الأداة أو التقنية الحديثة في السوق؛
- تقييم مدى نجاعة المنتج الجديد أو الأداة أو التقنية الحديثة بعد دخولها حيز التطبيق؛
- تأكيد اعتماد الابتكار الجديد أو حذفه من السوق.

### 3.3.2. المنتجات المالية الإسلامية

نتيجة التغير المستمر في البيئة المالية والاستثمارية، في ظل تطور تقنية المعلومات وثورة الاتصالات إضافة إلى احتدام المنافسة بين المؤسسات المالية بمختلف أنواعها، أوضحت المصارف الإسلامية بحاجة إلى تطوير صناعتها المالية من خلال استحداث أدوات ومنتجات مالية جديدة.

#### 1.3.2. مفهوم المنتجات المالية الإسلامية

المنتجات المالية هي "الخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية لعملائها، وهي في الحقيقة عقود معاوضة تهدف للربح بالنسبة للمؤسسة المالية، وتقدم في المقابل خدمة على شكل عين أو منفعة للعملاء، لكن لكي تحقق المنتجات أهدافها فهي تتجاوز الجانب القانوني في التعاقد لتشمل التسويق و متابعة العميل والتعرف على حاجاته ومحاولة المواءمة بينها وبين حقوق المؤسسة ومصالحها. وبالنسبة للمؤسسة الإسلامية فإن المنتجات يجب أن تستوفي جانباً آخر وهو الضوابط الشرعية." (سامي، 2006، صفحة 21)

#### 2.3.2. خصائص المنتجات المالية الإسلامية

تهدف الصناعة المالية الإسلامية إلى إيجاد منتجات تتميز بما يلي:

- المصدقية الشرعية: يقصد بالمصدقية الشرعية أن تكون المنتجات المالية الإسلامية موافقة للشرع بأكبر قدر ممكن، فالمنتجات المنضبطة بضوابط الشريعة الإسلامية تعد ترجمة عملية للقيم والمثل التي جاء بها الدين الإسلامي إذ بدونها تظل الأدوات المالية جوفاء لا رصيد لها من الواقع.
- الكفاءة الاقتصادية: وهي استخدام الموارد الاقتصادية بالكيفية التي تعظم المردود الاقتصادي والاجتماعي من ذلك الاستخدام وإنتاج (سامي، 2006، صفحة 21) تشكيلة مثلى من السلع والخدمات تتيح أقصى درجات الإشباع للحاجات. فامتلاك هذه الخاصية ينبغي لمنتجات الصناعة المالية الإسلامية أن تكون ذات كفاءة اقتصادية عالية، والتي يمكن زيادتها عن طريق توسيع الفرص الاستثمارية من خلال المشاركة في تحمل المخاطر وتخفيض تكاليف المعاملات وكذا تخفيض تكاليف الحصول على المعلومات وعمولات الوساطة والسمسرة. (نعجة، 2013، صفحة 12)
- الابتكار الحقيقي بدل التقليد: يوجد تنوع كبير وحقيقي في المنتجات المالية الإسلامية، حيث أن هذه الأخيرة لها طبيعة تعاقدية وخصائص تميزها عن غيرها من المنتجات، فالمنتجات المالية الإسلامية تلي مصلحة حقيقية للمتعاملين الاقتصاديين في الأسواق وليس مجرد عقد صوري، وهذا ما يمثل قيمة مضافة للابتكار.

#### 3.3.2. أهمية تطوير المنتجات في الصناعة المالية الإسلامية

يمكن تلخيص حاجة مؤسسات الصناعة المالية لتطوير منتجاتها في النقاط التالية: (محمد، 2010، صفحة 08)

- تنوع مصادر الربحية للمؤسسة المالية.
- تجنب تقادم المنتجات الحالية للمحافظة على النمو وكما هو معلوم أن لكل منتج دورة حياة، وفي مرحلة تشبع السوق يتوقف الطلب على المنتج ويستقر عند أدنى مستوياته.
- تقليل مخاطر الاستثمار بتنوع صيغه وقطاعاته.
- دعم المركز التنافسي للمؤسسة المالية في السوق.
- التطوير المستمر للمنتجات يزيد من خبرة المؤسسة ويبقيها في حيوية مستمرة.

هذا بالإضافة إلى: (الغالي، 2015، الصفحات 56-57)

- دعم الكفاءة المالية للأسواق النقدية والمالية على حد سواء من خلال السرعة والشفافية التي تنعكس في سعر المنتجات الجديدة.
- تحسين نظم المدفوعات البنكية الكترونياً باستغلال التطور التقني الحاصل في مجال الوسائط الالكترونية والرقمية، مما يقلص الضغط على شبابيك السحوبات الجارية لدى البنوك.
- حل مشكلة السيولة الفورية.
- إيجاد حلول للتحوط ضد المخاطر المالية وفق طريق آمنة وغير تقليدية لتنفيذ العمليات المصرفية.
- تسهيل تواصل العميل مع البنك من خلال قنوات متعددة.
- يسهم الابتكار المالي في تلبية رغبات العملاء المتنوعة وتغطية كافة القطاعات الاقتصادية التي ترغب في التمويل والاستثمار.

### 3. أساسيات حول الرقابة الشرعية

تمثل الرقابة الشرعية العمق الاستراتيجي والخاصية المميزة للعمل المالي والمصرفي الإسلامي، فقد تمكنت هيئات الرقابة الشرعية وعلى مدى أربعة عقود من قيادة المؤسسات المالية الإسلامية بجدارية حتى تجاوزت بها مرحلة التأسيس إلى مرحلة الانتشار والتوسع، في ظل بيئة مالية ومصرفية تقليدية من جهة وما يشهده العمل المصرفي من تطورات وتحديات من جهة أخرى، ففي هذا المحور سنتطرق إلى مفهوم الرقابة الشرعية، أهميتها، أشكالها وكذا أهم التحديات التي تواجهها.

#### 1.3 مفهوم الرقابة الشرعية

بدأت الرقابة الشرعية بشكل مستشار شرعي في بنك دبي الإسلامي، وبيت التمويل الكويتي، وكان المستشار يختار من العلماء المعروفين، وكان بعد ذلك التجربة السودانية في إنشاء الهيئة العليا للرقابة الشرعية في مارس 1992م، ومن التطورات الإيجابية في الرقابة الشرعية إحساس المؤسسات المالية الإسلامية بالحاجة إلى رقابة وتحول هذا الإحساس إلى سعي جاد أنتج أنماطاً من الرقابة المركزية؛ منها الهيئة العليا للرقابة الشرعية للاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، ثم ظهرت الهيئة الشرعية الموحد للبركة، ولهذه الهيئة أمانة عامة موسعة، ثم أنشئ المجلس الشرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. (نوره، 2012).

يظهر من هذا أن نظام الرقابة الشرعية شهد تطوراً وتنوعاً في الخبرات والأشكال والدرجات.

قبل تعريف الرقابة الشرعية يجب أولاً التطرق إلى تعريف هيئة الفتوى والرقابة الشرعية باعتبارها القائمة بتنفيذ الرقابة الشرعية وتطبيقها، وعليه فإن هيئة الفتوى والرقابة الشرعية هي: "جهاز مستقل من الفقهاء المتخصصين في فقه المعاملات، ويعهد إليها بتوجيه نشاطات المؤسسة ومراقبتها والإشراف عليها للتأكد بالتزامها بأحكام وقواعد الشريعة الإسلامية، وتكون فتاواها وقراراتها ملزمة للمؤسسة." (عبد المجيد، 2007، صفحة 248).

- الرقابة في اللغة: (هيام، 2013، صفحة 90).
- الانتظار: إذ تأتي الرقابة بمعنى الانتظار، فيقال ترقبته وارتقبته أي انتظرته، ومن ذلك قوله سبحانه وتعالى: "ولم ترقب قولي" أي لم تنتظره لتبين صدقه.
- الحفظ: فالرقيب هو الحافظ للأعمال والتصرفات وقد جاء هذا المعنى في القرآن الكريم في قوله تعالى: "ما يلفظ من قول إلا لديه رقيب عتيد" بمعنى حافظاً لأعماله.

• الحراسة: فالرقيب هو الحارس، ورقيب بيت المال حارسه، ومن هنا يظهر لنا أن المعنى اللغوي لكلمة رقابة تدور في مجملها حول الحفظ والرعاية والحراسة.

• الرقابة الشرعية اصطلاحاً:

وتعرف أيضاً بأنها: "مراجعة النشاطات المصرفية التي تقوم بها المؤسسات المالية الإسلامية، للتأكد من مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية، ومتابعة العمليات المصرفية، وبيان المخالفات إن وجدت، واقتراح الحلول المناسبة لتصويبها، ومراجعة العقود التي تقوم بها هذه المؤسسات مع عملائها، وصياغة العقود المناسبة التي تتفق مع أحكام الشريعة". (عبد المجيد، 2007، صفحة 246).

ومنه فالرقابة الشرعية تشمل مجموعة الأنشطة الرقابية التي تسمح بالتأكد من مطابقة الأعمال المصرفية للشريعة الإسلامي.

### 2.3. أهمية الرقابة الشرعية

لا يمكن تحقيق الرقابة الشرعية إلا بوجود هيئة تقوم بهذا الدور، لذا يمكن تلخيص أهمية وجود هذه الهيئة بما يأتي: (هيام، 2013، صفحة 93).

• الدور الذي تلعبه المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية والتي تعد منافساً للبنوك التقليدية، والتي تعتمد الربا أساساً لتعاملاتها المالية في إخراج الناس من حرمة التعامل مع المؤسسات الربوية إلى ربح الحلال الفسيح في المعاملات الإسلامية، ولا يمكن حصول ذلك إلا بوجود وإشراف ومراقبة من قبل هيئة رقابة شرعية تقدم الحلول الناجعة عند بروز المشكلات.

• إعطاء الصبغة الشرعية للمصرف الإسلامي وتوفير الارتياح للمتعاملين معه.

• عدم الإحاطة الكاملة بأحكام المعاملات المالية الشرعية من قبل معظم العاملين بالمصارف الإسلامية، لاسيما في ظل التطور لأدوات الصرافة الإسلامية مما يعني صعوبة استغناء هذه المصارف عن الهيئات الشرعية.

• إن وجود هيئات شرعية لهذه المؤسسات المالية يمثل العمق الاستراتيجي، والخاصية المميزة للعمل المالي والمصرفي الإسلامي، حيث استطاعت هذه الهيئات قيادة المؤسسات المالية الإسلامية بجدارة حتى تجاوزت مرحلة التأسيس إلى مرحلة التوسع والانتشار، كل ذلك في ظل بيئات مصرفية تقليدية.

• مواجهة التحديات التي تواجه العمل المالي المصرفي الإسلامي، والذي يتطلب تطوير أنظمة الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية من خلال وضع أنظمة وأسس وإجراءات تضمن السلامة المهنية للتدقيق والرقابة الشرعية، ولن يتأتى ذلك إلا في وجود هيئة شرعية متمكنة في الفتوى والرقابة.

### 3.3. أشكال الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية

مما سبق يتضح لنا أن جهاز الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية يعني أساساً بالحفاظ على التزام المؤسسات المالية الإسلامية بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في جميع مجالات عمل تلك المؤسسات. ويتكون هذا الجهاز من أربعة أنواع:

• هيئة الفتوى والرقابة الشرعية: وهي التي تقوم بالإفتاء والإجابة عن الاستفسارات التي ترد إلى إلهيها من قبل كافة الجهات التابعة للمؤسسة المالية. كما تعنى بالنظر في أعمال المؤسسة وأنشطتها المالية المختلفة وإصدار الرأي الشرعي حيالها، والنظر في العقود وصيغ الاستثمار والمنتجات المالية التي تعلن عنها تلك المؤسسة.

- الرقابة الشرعية الداخلية: ويقصد بالرقابة الشرعية الداخلية جهاز يتبع إدارة البنك ويتولى مهمة تطبيق توجهات هيئة الفتوى والرقابة الشرعية ومتابعة تنفيذ قراراتها وفحص العقود والاتفاقيات والتعهدات التي تنفذها المؤسسة مع عملائها من خلال دليل إجراءات يتم إعداده بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة في البنك وتصادق عليه الهيئة الشرعية.
- الهيئة العليا للرقابة الشرعية: وهي جهة شرعية عليا تتبع غالباً البنك المركزي وتقوم بالإشراف المصارف الإسلامية على مستوى الدولة بالتنسيق مع هيئات الرقابة الشرعية لكل مصرف .

وهناك شكل جديد من الرقابة الشرعية للبنوك الإسلامية بدأ في الظهور وهو ينمو شيئاً فشيئاً وهو ما يعرف بشركات الاستشارات والرقابة الشرعية الخاصة المستقلة عن المؤسسات المالية وعن الجهاز المصرفي الحكومي.

#### 4.3. التحديات التي تواجه الرقابة الشرعية

من أبرز التحديات التي تواجه عمل هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية نذكر ما يلي: (نوره، 2012)

- قلة العلماء الشرعيين المختصين بالأمر الاقتصادية وخاصة المالية منها وعدم وجود جيل ثان مؤهل للعمل كمراقبين شرعيين، فالكوادر الموجودة الآن إما أن تكون ملزمة بأمور الفقه والشرع وإما أن تكون ملزمة بأسس الاقتصاد الإسلامي، ولا يوجد من لديه القدرة على الجمع بين الثقافتين الفقهية والاقتصادية، على الرغم من أن الجيل الأول من المراقبين الشرعيين اكتسب الخبرة العملية الكافية التي مكنتهم من القيام بالدور المزدوج.
- التطور السريع في المعاملات الاقتصادية التي يغلب عليها الطابع الربوي وبين الاستنباطات الفقهية التي يجب أن تجاري الأحداث، كبطاقات الائتمان والحسابات بأنواعها، والتجارة الإلكترونية التي لا يوجد لها أحكام في المصادر الفقهية القديمة.
- عدم الاستجابة السريعة لقرارات الهيئة من قبل إدارة المصرف، وهذا الأمر سيؤدي إلى استمرار وجود المخالفات الشرعية والاعتقاد عليها من قبل الموظفين، وسيقودنا في نهاية الأمر إلى رقابة شرعية صورية لا معنى له.
- زيادة وتنوع أدوات الاستثمار لدى المصارف الإسلامية وتوسع آفاقها، مما يتطلب موارد بشرية ذات كفاءة عالية والتي تستطيع تطوير وابتكار أدوات استثمارية جديدة ومتنوعة بما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية.
- تتبع رخص المذاهب وزلات العلماء والأقوال المرجوحة والحيل الفقهية، وتقليد من لا يجوز تقليده لمخالفته النص أو الإجماع أو القياس الجلي، وهو الأخذ من كل مذهب ما هو الأهل والأيسر فيما يقع من المسائل بلا دليل ولكن بإتباع الهوى.

معظم قوانين التجارة والمصارف والشركات قد وضعت في البلدان العربية والإسلامية وفق النمط المصرفي التقليدي وتحتوي أحكاماً لا تناسب أنشطة العمل الإسلامي.

#### 4. النشاط الابتكاري المصرفي في ظل الرقابة الشرعية

لا شك في أن ما يميز أي صناعة هو منتجاتها، لأن مزايا هذه المنتجات والحاجة إليها هي التي تحدد الطلب عليها، ومن ثم تحدد استدامة صناعتها. ويلاحظ أن الإقبال الكبير على المنتجات الإسلامية حالياً مصحوب بوعي العملاء الذين أصبحوا لا يقبلون على أي منتج يقال إنه إسلامي، بل يسألون عن التفاصيل وكيفية موافقته للشريعة. ولهذا فإن التحديات المتعلقة بالمنافسة في البيئة المصرفية العالمية تفرض على البنوك الإسلامية ابتكار أوعية ادخارية وأساليب استثمارية متطورة تلبى الاحتياجات الأساسية للعملاء، مع مراعاة الجمع بين السلامة الشرعية والكفاءة الاقتصادية وإمكانية التطبيق، في هذا المحور سنتناول الضوابط التي تحكم الابتكار المصرفي الإسلامي، وأساليب تطوير المنتجات الإسلامية في ظل الرقابة الشرعية وكذا مساهمة الرقابة الشرعية في عملية الابتكار، وسوف نختم هذا المحور بواقع الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر.

### 1.4. ضوابط الابتكار في المصارف الإسلامية

يستند الابتكار المصرفي الإسلامي إلى مجموعة من الأسس والقواعد، والتي تتمثل في خمسة ضوابط رئيسية وهي: (الغالي، 2015، الصفحات 55-56).

- الاستناد إلى العقيدة الإسلامية: يتمثل الأساس العام الذي تقوم عليه المنتجات المصرفية الإسلامية في مراعاة ما شرعه الله سبحانه وتعالى في المعاملات، بإحلال ما أحله وتحريم ما حرّمه باعتماد الشريعة الإسلامية أساساً لجميع التطبيقات واتخاذها مرجعاً لا يمكن الحياد عنها.
- استبعاد الفوائد الربوية: إن الركيزة الأساسية التي يبني عليها الاقتصاد الإسلامي ومن ثم البنوك الإسلامية وبالتالي الابتكار المالي هي تحريم الربا فهي شرط أساسي وضروري في المعاملات المالية القائمة والمستحدثة والأدلة من الكتاب والسنة، فهي كثيرة ويكفي التأكيد على إجماع الفقهاء والعلماء بحرمة الربا.
- تجنب التعامل بالجهالة والغرر: يهدف تحري الحلال في التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية للتأكد من تحصيل المال تحصيلاً شرعياً واستخدامه استخداماً خالياً من أي محذور شرعي وفق الأوامر والنواهي التي تحدد معالم الاقتصاد الإسلامي، ومنه ضرورة تجنب ابتكار أدوات مالية جديدة تكن فيها شبهة الجهالة والغرر والغبن واكل أموال الناس.
- الأخذ بمبدأ المشاركة في الربح والخسارة: إن الأساس الذي تبني عليه عملية تطوير آليات تمويلية جديدة أو ابتكار صيغ وأدوات مصرفية إسلامية حديثة هو المبدأ العام لعمل البنوك الإسلامية ألا وهو المشاركة في النتيجة ربحاً وخسارة كسباً وغرماً بدلاً من فائدة ثابتة، وتستند هذه الآلية إلى قاعدة الخراج بضمان وقاعدة الغنم بالغرم ويقصد بهاتين القاعدتين إن الحصول على العائد أو الربح يكون بقدر الاستعداد لتحمل الخسارة.
- الكفاءة الاقتصادية: ضرورة أن يستند الابتكار المالي في المصارف الإسلامية إلى الكفاءة الاقتصادية عن طريق توسيع الفرص الاستثمارية في مشاركة المخاطر وتخفيض تكاليف الحصول على المعلومات وعمولات الوساطة والسمسة.

### 2.4. أساليب دعم الابتكار المصرفي في ظل الرقابة الشرعية

من أهم العوامل المساعدة على دعم الابتكار المصرفي الإسلامي وذلك دون الخروج عن أحكام وضوابط هيئات الرقابة الشرعية نذكر ما يلي: (حسين، 2016، صفحة 02).

أولاً- إنشاء وحدات للهندسة والتخطيط المالي، تجمع بين مختصين بالفقه وتاريخ العمل الاقتصادي الإسلامي، فمهمة الهيئات الشرعية في المصارف يجب أن تتجاوز خانة التحليل والتحريم، وأن تمتد لتشمل أيضاً قيادة وتحفيز عملية الابتكار. ثانياً- أن تضم الهيئات الشرعية في المصارف مختصين بالقانون لوضع الإطار القانوني للمنتج وضمان عدالته، بالإضافة إلى مختصين بعلم الاقتصاد التنموي. وعندما نقول علم الاقتصاد التنموي فنحن حتماً لا نقصد علماء اقتصاد السوق الحر الذين يضعون مصلحة المؤسسة قبل مصلحة المجتمع، بل نحتاج لمن يحاكي تأثير المنتج على الواقع الاجتماعي بما فيه رفاهية الناس وأمنهم المالي.

ثالثاً- من مهمة هذه الهيئات المشتركة أن تضع استراتيجيات شاملة لمقاصد العمل في القطاع المصرفي الإسلامي، فتحديد الاستراتيجيات عبر تحويل المقاصد إلى برامج ومخططات، يسرع من عملية الابتكار الآمن، ويمنع التخبط بين الخطأ والصواب في تطبيق المنتج، ويختصر الكثير من الوقت الضروري لتعزيز تنافسية المصرفية الإسلامية.

رابعاً- نحتاج إلى دحض المقولات التقليدية التي تعتبر أن الاحتكام للشريعة ومعاييرها يحد من الابتكار، فالشريعة الإسلامية ترفض الممنوع، ولكنها لا ترفض الإبداع، بل إن الدعوة للإبداع في العمل الصالح واضحة وبيّنة في الكثير من النصوص التشريعية والفقهية .

خامساً- تطوير مناهج الصيرفة الإسلامية في الجامعات والمعاهد، لتجمع بين العلوم المالية وبقية العلوم الأخرى ذات الصلة بالاقتصاد ومخرجاته.

هذا بالإضافة إلى بناء إستراتيجية علمية وعملية لتطوير المنتجات المالية الإسلامية من خلال ما يلي: (محمد، 2010، الصفحات 11-12).

- العمل على تجميع الجهود وتضافرها لوضع معايير شرعية موحدة للصناعة المالية الإسلامية، وهذا من شأنه أن يقدم رؤية واضحة للضوابط الشرعية للمنتجات المالية الإسلامية ويعزز ثقة الجمهور والمساهمين بها.
- تشجيع البحث العلمي وتخصيص عوائد مالية من أرباح المنتجات المالية لأغراض الدراسات والبحوث العلمية التي تهدف لتطوير المنتجات.
- العمل على إنشاء سوق مالية إسلامية تضمن تسويق مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية منتجاتها من خلالها، وتأمين السيولة اللازمة لها حيث أن هذه المؤسسات تواجه تحديات كبيرة وعوائق عديدة في تسويق منتجاتها وإيجاد التمويل المناسب لها من خلال الأسواق التقليدية.
- تأسيس وتفعيل دور مؤسسات البنية التحتية في الصناعة المالية الإسلامية مثل مجلس الخدمات المالية الإسلامية والمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية وغيرها في مجال التطوير والابتكار.
- الوصول في تكلفة الإنتاج إلى أدنى مستوياتها لتحقيق ميزة تنافسية على مثيلاتها التقليدية.
- تدريب وتأهيل العاملين في تشغيل المنتجات المالية الإسلامية حيث تلعب خبرة هؤلاء الموظفين دوراً مهماً في تقليل المخاطر ويؤدي فهمهم الدقيق لطبيعة المنتج إلى الاحتراز من الوقوع في المخالفات الشرعية وفهم أكبر لمتطلبات التطوير.

#### 3.4. مساهمة الرقابة الشرعية في التطوير والابتكار:

تساهم هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية في عملية تطوير وابتكار الأساليب، الأدوات والمنتجات وذلك من خلال: (حماد، 2006، الصفحات 57-59)

- المشاركة في وضع التعليمات واللوائح ونماذج العقود الشرعية للمعاملات ومراجعتها وتصحيحها وإقرارها وتطويرها، وهذا من خلال المشاركة الفعالة دوائر في الجودة والتطوير والحضور الفعلي والفهم الجيد لتفاصيل العقود المقترحة من بداية الفكرة إلى التصور النهائي لها.
- التوعية والتثقيف للعاملين في قطاع العمل المصرفي الإسلامي، إذ أن المصرف الإسلامي يحتاج إلى العاملين الذين يفقهون الأحكام الشرعية ويكونون على قدر معقول من الفقه في الدين وخصوصاً في ميدان المعاملات المصرفية الإسلامية، وهذا قد يسهم في تقديم خدمات تتصف بالمصداقية والسلامة الشرعية وهي شرط أساسي في المعاملات المصرفية الإسلامية، ويتم ذلك بإقامة دورات تدريبية ينشطها علماء شريعة.
- الفتوى من خلال الرد على الأسئلة والاستفسارات المقدمة لها سواء أكانت تلك الاستفسارات من العاملين بالمصرف أم المتعاملين معه أم المساهمين أنفسهم عند مناقشة الميزانية أو في الأوقات الأخرى، والفتوى هي جهد ذهني لا يقوم به إلا عالم بالشريعة تتوفر فيه خصائص محددة تمكنه من ولوج عالم المال والأعمال.
- إقامة ملتقيات علمية للإطلاع على المستجدات العلمية والعملية في عالم الاقتصاد والمال، وتبادل الخبرات وطرح الإشكالات العالقة والبحث عن حلول لها ونشر البحوث والفتاوى والمعايير الصادرة عن هذه الملتقيات حتى تعم الفائدة، وهذا يسهم في تطوير العمل المصرفي الإسلامي.

### 4.4. واقع الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر

تعتبر سوق الجزائر واحدة حقاً ولها مزايا متعددة، تستحق أكبر اهتمام من صناع القرار سواء على الصعيد الرسمي الجزائري أو على مستوى الصناعة المصرفية الإسلامية، وفيما يلي أهم ما يميز سوق الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر: (غسان، 2017).

ما تزال الصناعة المصرفية الإسلامية تسعى جاهدة للدخول إلى السوق المصرفي الجزائري، وذلك بسبب عدم وجود قانون خاص يسمح لهذه الصناعة بممارسة عملياتها المصرفية بمعزل عن قانون الإقراض المعتمد على سعر الفائدة العاملة به كافة البنوك في البلد، مع العلم أن العديد من المدخرين وأصحاب الودائع إضافة إلى بعض المستثمرين يبحثون عن نافذة إسلامية للتعامل معها، فالعديد من أصحاب هذه الودائع لا يرغبون بإيداعها أو استثمارها في البنوك التقليدية، لهذا يفضلون الاحتفاظ بها في جيوبهم، أما البعض الآخر فيفضل استثمارها خارج الجهاز المصرفي رغبة في الحصول على عائد أفضل من سعر الفائدة الذي تدفعه البنوك على المدخرات.

هذا يفسر حجم الاقتصاد الموازي لهذا البلد وخاصة سعر صرف العملة الوطنية خارج الجهاز المصرفي وهذا ما يسمي «السوق السوداء»، مما أدى إلى ابتعاد جزء كبير من السيولة الموجودة في البلاد عن التداول في الجهاز المصرفي والتي تقدر بنحو 40% من إجمالي الأموال في السوق واللجوء إلى ما هو معروف بالسوق السوداء خاصة في عمليات صرف العملات الأجنبية، في الوقت الذي تراجع فيه احتياطي البنك المركزي من النقد الأجنبي خلال الثلاث سنوات الماضية بما مقداره 76 مليار دولار حتى نهاية العام 2016 في الوقت الذي تأثرت به مدا خيل الاقتصاد الوطني بسبب تراجع أسعار النفط وانعكاس ذلك على القطاعات الاقتصادية المختلفة.

يعتبر تواجد المصارف الإسلامية في السوق المصرفية الجزائرية أقل بكثير من طموح بلد مثل الجزائر، والذي لديه المقومات الأساسية كما ذكرنا سابقاً وذلك بوجود بنكين إسلاميين عاملين في الجهاز المصرفي يعملان بموجب أحكام الشريعة الإسلامية هما بنك البركة وبنك السلام، وذلك بعد صدور قانون النقد والائتمان الذي فتح المجال للقطاع الخاص والأجنبي لإنشاء البنوك في الجزائر، إلا أنها بالرغم من قصر تجربتها وخضوعها لنفس القوانين والتشريعات المعمول بها مع المصارف التقليدية، أي عدم صدور تشريعات تراعي خصوصيتها، ومع ذلك حققت نتائج مرضية في السنوات الأخيرة نأمل أن تتطور باتجاه الأفضل وزيادة حصتها المصرفية مع رغبة السلطة النقدية في التوسع بالسماح لهذه المصارف في ممارسة نشاطها في السوق المصرفي الوطني. في الوقت الذي يتكون الجهاز المصرفي الجزائري من 29 مؤسسة مصرفية، منها 7 بنوك حكومية، وأكثر من 20 مصرفاً أجنبياً من دول الخليج العربي خصوصاً، وأخرى فرنسية وواحدة بريطانية، حيث تم السماح بالدرجة الأولى لبعض المصارف الخليجية القيام ببعض العمليات والخدمات المالية والمصرفية الإسلامية، مثل مجموعة «البركة» البحرينية وفرع بنك الخليج الجزائر الكويتي، وبنك السلام الإماراتي، وتمثلت نشاطاتها في تقديم التمويل لشراء عقارات وسيارات ومواد استهلاكية، إضافة إلى سد احتياجات بعض المشاريع الاستثمارية الصغيرة من التمويل، على أمل أن تستحوذ المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية في بداية انطلاقها على ما يقرب من 2% من السوق المصرفي الجزائري، وفي حال دخول المؤسسات الوطنية لقطاع الصناعة المصرفية الإسلامية فمن المتوقع أن تستحوذ هذه الصناعة على أكثر بكثير من هذه النسبة وذلك لزيادة الطلب على المنتجات المالية الإسلامية، فالجزائر تتمتع بالأعداد السكانية الكبيرة ولديها من الموارد الطبيعية التي توفرها موارد مالية كبيرة مثل النفط والغاز إضافة إلى التعداد السكاني الذي يفوق 40 مليون نسمة، ولا يفوتنا الإشارة إلى أعداد المهاجرين المتواجدين في أوروبا وخاصة في فرنسا حيث يرفدون الاقتصاد الوطني بالتحويلات النقدية بالعملة الأجنبية ما يساهم في دعم

الاستقرار النقدي في البلد، علماً بأن الناتج المحلي الإجمالي يفوق 215 مليار دولار ودخل الفرد السنوي يصل إلى 7500 دولار حسب بيانات العام 2014، أضف إلى كونها البوابة إلى أفريقيا السمراء والتي بها أغلبية الشعوب المسلمة.

#### 5.4. عقبات الابتكار المصرفي التي تواجهها الرقابة الشرعية:

لا تزال هناك العديد من التحديات والعقبات التي تواجهه الهيئة في مساهمتها في الابتكار والتطوير المصرفي الإسلامي من بينها: (ابراهيم، 2016، الصفحات 107-108).

- قلة معرفة وفهم علماء الشريعة أو المراقب الشرعي للممارسات المالية الحديثة، وعدم حل هذه المشكلة قد تثير الشكوك حول ما إذا كانت القرارات الصادرة لها أساس قوي بما فيها فهم كافي للمسألة الناشئة عن العمليات وعن المنتجات وكيفية إدارتها والأهداف والآثار المترتبة من المنتجات، أو أن القرار كان مجرد فتوى ناشئ من دراسة نظرية للمسائل الفقهية.
- مسألة نقص عدد العلماء والمتخصصين، وهذا يقتضي من جميع السلطات المعنية الاستثمار في تطوير وتدريب علماء جدد و يقوم كبار العلماء بتوجيه وإرشاد المواهب الشابة الجديدة لتولي دورها في المستقبل، هذه المسألة أدت إلى تعيين الكثير من علماء الشريعة البارزين في مختلف الهيئات الاستشارية أو الرقابة الشرعية في نفس الوقت، وهذا قد يؤثر في تركيزهم على المسائل والمشروع المقدمة إليهم ولا ريب أن الأمر قد يكون عبئاً عليهم، ولذلك بدأت بعض الجهات باقتراح تعيين مراقب شرعي يتفرغ لمؤسسة واحدة بشكل دائم وهو عضو في هيئة الرقابة الشرعية للمؤسسة وقد بدأت بعض المؤسسات بتنفيذه.
- الابتكارات والإبداع في تطوير المنتجات وإيجاد أدوات مالية جديدة أو بدائل إسلامية. إذا أمعنا النظر، سنجد أن المنتجات المالية الإسلامية لا تزال في المرحلة الطفولة مقارنة بالمنتجات الصناعة التقليدية، فهذا عامل مهم لتنمية وتطوير المصرف وزيادة وسائل الكسب للمودعين والمساهمين مما يؤثر على التزام المتعاملين وولائهم له، ويشكل هذا الأمر تحدي من ناحية الاجتهاد أو التقليد.
- حجب المعلومات بداعي الحفاظ على سرية البيانات من قبل المصارف الإسلامية يؤدي إلى ضعف الشفافية و يصعب تحري العمليات الحقيقية الجارية والقيام بالرقابة والتدقيق والبحوث الدقيقة، ولذا لا بد من عرض المصرف كل المعلومات المهمة التي لها تأثير في قرارات الهيئة.
- مشكلة الفصل الواضح بين آليات عمل هيئات الرقابة الشرعية وآليات عمل هيئات التطوير والابتكار، حيث أغلب القوانين الأساسية للمصارف الإسلامية لا توجد فيها إشارة إلى أي علاقة بين الهيئتان رغم الأهمية البالغة في اشتراكهما في تصميم المنتجات المصرفية وحل المشكلات التي تواجههما، وعليه يمكن تفعيل الرقابة الشرعية من خلال الربط بين آليات عمل هيئات الرقابة الشرعية وآليات عمل هيئات التطوير وفق آلية تضبط العلاقة بينها.

#### 5. تحليل النتائج:

توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- وجود الرقابة الشرعية في المصرف الإسلامي له أهمية بالغة إلى درجة عدم تصور مصرف إسلامي بدونها، لأن الرقابة الشرعية هي الوحيدة التي تستطيع ضمان سلامة المعاملات من الانحرافات التي قد تعترضها أثناء تطبيق المصادقية الشرعية؛
- من الناحية النظرية الابتكار المصرفي الإسلامي يختلف عن الابتكار المصرفي التقليدي، ولكن المصارف الإسلامية تنتهج سياسة تقليد ومحاكاة المنتجات التقليدية كمنهجية للابتكار، وهذا يرجع إلى أسباب متعددة وأهمها تغييب دور هيئات الرقابة الشرعية؛

- إن الانتقال من أسلوب التقليد والمحاكاة للأدوات والمنتجات المصرفية التقليدية إلى أسلوب الابتكار والأصالة، أصبح أكثر من ضرورة، وهذا يتطلب دخول هيئات الرقابة الشرعية كطرف فاعل في العملية، لأنها تمتلك الجانب الشرعي الذي لا يمكن الاستغناء عنه في تطوير وابتكار أدوات مستحدثة؛
- أهم ميزة تتميز بها المنتجات المالية الإسلامية هي أن تجمع بين الكفاءة الاقتصادية والمصادقية الشرعية؛
- لا بد من الارتقاء بعمل هيئات الرقابة الشرعية لتصبح أكثر مهنية واحترافاً؛
- الابتكار في المصارف الإسلامية أساس بقائها واستمرارها؛
- يمكن للمصارف الإسلامية أن تستغل إقبال العملاء على المنتجات المالية الإسلامية في دعم قدرتها التنافسية خاصة في العالم الإسلامي.

## 6. خاتمة

- عدم قيام هيئات الرقابة الشرعية بدورها المأمول منها في مجال ابتكار منتجات مالية حقيقية ينجر عنه تقليد المنتجات المالية الموجودة في الفكر المصرفي الغربي وهذا ما ينافي العقيدة الإسلامية السمحاء، لذلك نقترح مايلي:
- ضرورة تفعيل دور هيئات الرقابة الشرعية في الابتكار والتطوير من خلال تهيئة بيئة مناسبة لأداء مهامها ولعل من أبرز العوامل هي مسألة استقلالية القرارات والزاميتها، والاشتراك الفعال في النشاطات والفعاليات التي يتم فيها التطوير والابتكار التي تنظمها مصالح التطوير والبحوث.
  - ضرورة اختيار أعضاء متميزين تتوفر فيهم شروط المجتهد تتماشى ومتطلبات التطوير والأصالة، فالجمع بين الفقه والشريعة وعلم الاقتصاد والمالية والقانون أصبح شرطاً أساسياً في اختيار أعضاء الهيئة الشرعية، بحكم التوجه نحو إقحام وإدماج هيئات الرقابة الشرعية في العمل الابتكاري والتطويري.
  - أن تقوم المصارف الإسلامية بتخصيص أقسام للبحث وتطوير المنتجات المالية الإسلامية بالإضافة إلى إدماج العامل التكنولوجي في عملياتها المصرفية.
- إجراء دراسات أخرى مماثلة لموضوع الدراسة بحيث تتناول الموضوع بدرجة أكثر من التعمق.

## 7. قائمة المراجع:

1. ابو النصر مدحت. (2004). تنمية القدرات الابتكارية لدى الفرد والمنظمة. مصر: مجموعة النيل العربية.
2. السويلم سامي. (2006). المنتجات المالية الإسلامية بين الإبداع والتقليد. صحيفة الاقتصادية.
3. الطالب غسان. (2017). متاح على الموقع الإلكتروني: www.alghad.com، الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر. مقال منشور في جريدة الغد.
4. القمزي حسين. (2016). الابتكار الآمن في الصيرفة الإسلامية. مقال منشور في جريدة الاتحاد.
5. بلخيمر ابراهيم. (2016). تفعيل دور الرقابة الشرعية في الابتكار المصرفي الإسلامي. مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية.
6. بن ابراهيم الغالي. (2015). تشخيص واقع الابتكار المالي في ظل الصناعة المالية المصرفية. مجلة العلوم الإنسانية.
7. حمزة عبد الكريم حماد. (2006). الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية. الأردن: دار النفائس.
8. عبد الرحمان نعجة. (2013). الضوابط المالية لاستخدامات الهندسة المالية كمدخل لتطوير المنتجات المالية الإسلامية. الجزائر: المدرسة العليا للتجارة.
9. عمر جاسر محمد. (2010). نحو منتجات مالية إسلامية مبتكرة. اليمن: : الواقع وتحديات المستقبل.
10. محمد عبد القادر هيام. (2013). الرقابة الشرعية على المصارف الإسلامية بين التأصيل والتطبيق. الأردن: مجلة دراسات.
11. محمود الصالحين عبد المجيد. (2007). ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر حول المؤسسات المالية الإسلامية. هيئات الفتوى والرقابة الشرعية ودورها في المصارف الإسلامية. الإمارات: جامعة الإمارات.
12. مصطفى سيد احمد نوره. (2012). ، ، مقال متاح على الموقع الإلكتروني لمدينة الملتقى الفقهي: http://fiqh.islammessage.com/ . مقومات الرقابة الشرعية الفعالة في المصارف الإسلامية.